# الديمقراطية التشاركية كمقاربة واعدة لإعادة تأهيل جودة الديمقراطية

# *Participatory Democracy as a Promising Approach to Rehabilitating the Quality of Democracy*

**د. بوعلام حمو** *

أستاذ باحث بجامعة مستغانم، الجزائر، *hamou.boualem@univ-mosta.dz*

تاريخ الإرسال: 24/ 02/ 2021* تاريخ القبول: 06/08 / 2022 * تاريخ النشر: 31/ /01 / 2023

**الملخص:** أصبحت الديمقراطية التشاركية على جداول أعمال العلماء والسياسيين لفترة طويلة من الزمن، كميزة جديدة للتطور الديمقراطي، وإعادة فكرة المواطن في قلب المشروع الديمقراطي، وتعزيز الشعور بالفعالية السياسية، والمساهمة في تكوين مواطنة فاعلة وواعية. تحاول هذه الورقة البحثية التأكيد على أن الديمقراطية التشاركية توفر وجهة نظر مفيدة يمكن من خلالها فهم المنطق الكامن وراء بناء مجتمعات تشاركية قادرة على تصميم هياكل وقواعد مؤسسية مناسبة لتحفيز المواطنة النشطة، وربطها بمستوى جودة الحياة.

**الكلمات المفتاحية:** الديمقراطية، الديمقراطية التشاركية، المقاربة التشاركية، نظرية الديمقراطية، المشاركة السياسية.

***Abstract :*** *The participatory democracy has become on the scholars and policy agendas For a long time, as a new feature of democratic development, and Bringing back the idea of the citizen at the center of the democratic project, and foster enhances a sense of political efficacy, and contribute to the formation of an active and knowledgeable citizenry. This research paper attempts to emphasize that the participatory democracy provides a useful vantage point from which to understand better the logic behind construction of participatory communities able to design institutional structures and Rules suited to stimulating Active citizenship, and link them to the level Quality life.*

***key words****: democracy, Participatory democracy, Participatory approach, democratic theory, Political Participatory.*

* **د. بوعلام حمو استاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم.**

**مقدمة:**

غالبا ما تحيلنا الادبيات المتخصصة في تأصيلها لفكرة الديمقراطية إلى التجربة السياسية الاستثنائية التي عرفتها الدولة المدينة بأثينا في تدبير الشأن. بالرغم من صعود اتجاه قوي لا يجد حرجا في دعم ادعاء "مايكل لورانس" *Michael Laurence* القائل بأن الديمقراطية كابتكار مؤسساتي، أو كبرنامج أكاديمي لم يتكشف بصورته الحالية إلا في القرن العشرين*(https://bit.ly/3jSZnad; Accessed on 27/08/2020)*. وهي القناعة التي يتقاسمها العديد من الباحثين الذي يرجعون حقيقة ذلك الاعتقاد للإسهامات الكبيرة التي قدمتها الثورة المنهجية على مستوى التنظير في العلوم الاجتماعية، وما قدمته من مقاربات، ونماذج سعت من خلالها ضبط معايير بلوغها "النتيجة السببية القوية" بتعبير "روبنسون" في ظاهرة الديمقراطية.

رغم التراكمية المعرفية التي اكتسبتها المجتمعات العلمية من خلال معالجتها لقضايا الديمقراطية، إلا أن البيانات الناشئة حول التشغيل الاجرائي للديمقراطية مازالت تقدم إثباتات قوية على أن مسار استفاء معايير "السبب السببي" لإريك فونخوسر" *Eric Funkhouser* في موضوع الديمقراطية لم ينضج بعد *(Moore, 2012, pp.326–333; Funkhouser, 2002, p.336)*. بحيث مازال الالتباس قائما لدى الباحثين عند محاولتهم التأكيد على نقطة التشبع بالاستدلال السببي. وشدة الارتباطات السببية للظاهرة *(Haggard, Kaufman, 2012, p. 499)*. ويعزى جانب مهم من هذا الاشكال إلى بعد الدراسات في الموضوع عن الأطر المنهجية الصارمة في تحقيق "القبضة الحتمية" بتعبير "جان تيوريل" *Jan Teorell* على احتمالات نجاح الديمقراطية أو فشلها *(Rikki, Gagnon, Asenbaum, 2019, p.6)*. وهي المسألة ذاتها التي تقوض من جهود "نمذجتها"، وحسن تسويقها علميا على الأقل.

وضعت هذه الحقيقة المجتمعات العلمية في حالة من التوجس الميثودولوجي بخصوص نجاعة بحوثها، مما أدخلها في مراجعات مكثفة للعديد من السرديات غير المعللة، التي فرضت هيمنتها لزمن طويل "كثيمات" *Themes* بتعبير "إدغار موران" *Edgar Morin* على تصاميم البحوث العلمية، وعلى الانتاج الفكري في قضايا الديمقراطية. ومن زاوية أخرى، ساهم التشغيل الاجرائي الفاشل للديمقراطية وما انتجه من "موجة عكسية" بتعبير "دايموند" *Larry Diamond* إلى التساؤل بجدية حول قدرة الديمقراطية كمفهوم على التملص من سطوة إرث من "الثيمات المعيارية" للفلسفة السياسية، حتى يسهل معالجته كمنظومة إجرائية، غرضية التوجه، وحتى لا يعالج "كمنتوج ثانوي للصدفة، أو الاعتباطية" كما أدعى كل من "برزيورسكي"*.Przeworski A*، و"جون ووتربيري" *J. Waterbury (Waterbury, 1997, pp. 383-402).*

في منتصف السبعينات من القرن الماضي حمل جيل جديد من الباحثين في الدراسات الديمقراطية المقارنة مشروعا يتبنى الحصافة في الطرح، والانفتاح على باقي التجارب المجتمعية، والاضافات العلمية

المختلفة، لتحقيق استفاضة في الخبرات المشتركة، ومقاربة الفهم المشترك للظاهرة، وذلك بتبنيهم أطروحة الديمقراطية "كفكرة متنازع عليها بالضرورة". هذا التوجه الناشئ كان الدافع وراء البحث عن حلول علمية بَيِّنة يمكنها استقراء تعقيدات هذه المشكلة البحثية، تكون على مستوى عالي من التماثل في إرشاداتها وتوجيهاتها، لتكون "أقل اعتباطا" بتعبير "غارسيا لوبيز". وتكون بمثابة المخطط الاستعجالي لإعادة تأهيل الديمقراطية، بعدما سبق وأن تم تأهيل الفضاء السياسي بفواعل جدد (غير رسميين) إلى جانب الفاعل التقليدي "الدولة".

**المشكلة البحثية:**

تعتمد هذه الورقة البحثية على مختلف الاسهامات والأدبيات التي رشحت الديمقراطية التشاركية كمقاربة واعدة لإعادة تأهيل التصور التقليدي للديمقراطية. وكيف استطاعت الديمقراطية التشاركية التسويق لنفسها كمقاربة مؤسسات وليست توصيفات اخلاقية، وهو ما يسمح بإلقاء المزيد من الإضاءة على هذا الحقل الفكري الديناميكي الذي يحمل من البرامج التنموية والحلول علاجية الكافية لترشيد أنماط تشغيل الديمقراطية، وتحسين وضعية المواطنة بمشاريع تهدف إلى استقطاب المواطن كفاعل ايجابي، واشراكه أكثر في تدبير الحلول المناسبة لمشاكله اليومية .

تحاول هذه الورقة البحثية معالجة هذه الإشكالية من خلال الاسئلة التالية:

1. لماذا نحتاج لإعادة إحياء المشهد الأثيني "اسيغوريا" *ISEGORIA* ؟.
2. إلى أي مدى سينجح مصطلح "التشاركية" كصفة مؤهلة للتصور التقليدي للديمقراطية؟
3. ما هي حدود نجاح الديمقراطية التشاركية كمقاربة مبتكرة في تقديم حلول علاجية لمشاكل الاختيار الجماعي الذي تعقد بتنازع الأجندات السياسية؟
4. هل ستنجح الديمقراطية التشاركية في إعادة حشد المواطنين وتحفيزهم على المشاركة السياسية ؟
5. هل نستطيع فعليا ضبط إعدادات الديمقراطية التشاركية، حتى ننجح في إشراك موسع للمواطنين، وتصميم تغيير مؤسسي هادف لترقية جودة الديمقراطية؟

**الفرضيات العلمية:**

1. تراهن المقاربة التشاركية على التحول من الاستقصاء "الجيني" لفهم المشاركة السياسية إلى عيش المشاركة المفهومة، والحاملة لمشروع بتعبير "جيوفاني سارتوري".
2. علاقة الديمقراطية بالتشاركية علاقة الشرط بالمشروط.

3. تساهم الفضاءات العامة التشاركية التي تنشؤها الديمقراطية التشاركية في تسهيل الاندماج الاجتماعي، مساءلة الجادة للدولة، وبالتالي تعميق الديمقراطية.
4. تعتبر الديمقراطية التشاركية شكل من اشكال استمرار الديمقراطية في التوسع.
5. تنادي الديمقراطية التشاركية على المواطنين لتأسيس فضاء تشاركي واعد. لكنها لا تساعدهم على اكتشاف ماهية مصالحهم الحقيقية، وحدود الانتفاع منه.

**المبحث الأول: نحو اعادة احياء قيم "اسيغوريا" *ISEGORIA* اثينية.**

مثل المفهوم الأثيني "اسيغوريا" *Isegoria*؛ الحالة المثالية والأسطورية للديمقراطية، كما مثل "الحالة التشغيلية" للنمط الثالث الذي اقترحته كتابات افلاطون لحكم دولة المدينة بأثينا والمتمثل في "الديمقراطية المباشرة"، والذي يقوم على التحكيم العلني، المباشرة ، والتزامني لجميع القرارات التي تؤثر في كل جانب من جوانب الحياة في أثينا، والتصويت عليها من قبل من لهم الحق في الحضور الفردي، بدون حزمة نيابية أو وساطة. هذا المشهد الديمقراطي الذي كانت تحتضنه الجمعية الحاكمة التي كانت تعقد بالمكان المسمى "اكليسيا" *Ekklisia* على تلة "البنيكس" *Pnyx*، كان الحضور فيه مقتصرا على قلة قليلة من الذكور اليونانيين الأحرار فقط، ويغيب عنه الكثير من عموم الناس الذين لم يكتسبوا الحق في ذلك، كالعنصر النسوي اللواتي كن مواطنات ولكن بدون حقوق سياسية (دال، 2005، ص. 29؛ دوفرجيه، 1992، ص.59؛ عواد، 1993، ص.*11*)، *(Lewis, 1971, pp. 129-140; Hoffman, 2004, p.33)*. من هذا المنطلق سارعت الكثير من الدراسات الحديثة بمراجعة العديد من المفاهيم التي تم صياغتها في تلك الفترة من تاريخ البشر بشكل حصري، ومؤلم بتعبير "جون هوفمان" *(Hoffman, 2004, p.18) John Hoffman*. وإعادة مراجعة الكثير من السرديات التاريخية التي صنفت المجتمع الاثيني "كمجتمع اتصالي مثالي" بتعبير "هابرماس".

لكن السر في نجاح هذا النمط من "ديمقراطية الملاحظة"، يكمن في القيم الفلسفية، السياسية وحتى العقائدية التي تشبعت بها الجمعية الحاكمة، والتي شكلت قواعد سيادية تحمي السعي للنقاش العام و"المطارحة" في الحجج، أو ما يسميه "هابرماس" "بالخطاب" الحر، والتزامني، وبضمانات عالية في استمرار تلك الاجتماعات في معالجة تعقيدات العيش المشترك. لذلك كانت تعقد حوالي 40 اجتماعا عاديا للجمعية الحاكمة خلال السنة، دون احتساب الاجتماعات الاستثنائية، وهنا إشارة قوية لمدى قدسية المشهد، وسيادته في اجتماعات دورية كانت بمثابة المؤشر الذي يقدم إقرارا صريحا للجهات المهتمة بالتفاعل، باستمرار حفظ مبدأ تداول الفرص لمطارحة الرأي، والفرص المستقبلية لتدارك ما قد تم من تقديرات خاطئة في السابق، وهي القاعدة الذهبية التي اصبحت بمثابة الروح التشغيلية للديمقراطيات الحديثة (دال، ص. 29).

القيم التي تشبعت بها الجمعية الحاكمة بأثينا؛ وتم تشغيلها إجرائيا أسست فعليا "حالة مثالية للكلام" استطاع من خلالها الحضور التكلم بأصواتهم بكل حرية، واستطاع الآخرون سماعهم، وملاحظة انفعالاتهم، وتعبيراتهم الجسدية. وأسست لمشهد سياسي يسود فيه الخطاب الحر، والمفتوح، ويتم التوصل من خلاله لقرارات تم إيثَاقها بالمناقشة العلنية، وترجيح الرأي السديد فيها *(Dryzek, 1990)*. هذا المشهد السياسي سمي في التراث الآثيني بـ"اسيغوريا" *Isegoria*، أي "الحق المتساوي في الكلام" *(Lewis, pp. 129-140)*. وهو المشهد السياسي الذي يسموا عن كونه فضاء لحشد الأحرار من المواطنين في مكان واحد، إلى اعتبار سياسي مهم هو تثمين "السلوك الملحوظ للمشاركين"، من أجل ضمان مناقشة ومطارحة للبراهين تحت نظام عام يحمي ويؤسس لجملة من القواعد السيادية للخيار الجماعي *(Gaudin, 2010, p. 44)*. كما يسهم هذا التفاعل الحضوري الذي ينشئه مبدأ "اسيغوريا" حسب "روبرت دال" في تمكين الأفراد من معرفة بعضهم البعض، باعتبار أن لهم نفس الانتماء، وتمكين كل فرد من معرفة مواقف أقرانه، ومصالحهم، حتى يؤهل نفسه على فهم الشؤون العامة، وبلورة مصالحه فيها. بالرغم من أن "جيوفاني سارتوري" تحفظ في كتاباته على مسألة قدرة كافة المواطنين على ملاحظة المشهد السياسي ملاحظة مباشرة دون وساطة حزمة نيابية بشرية أو غير بشرية (مراسلات كتابية)، كما وصفته أدبيات الديمقراطية. موضحا بأن الجمعية الحاكمة التي كانت تعقد بالمكان المسمى "اكليسيا" *Ekklisia* كانت في جزء مهم منها عبارة عن "عروض توضيحية" فقط، ولم تكن "حقيقية" بالمعنى الذي نتصوره عنها. وهو ما يجعلنا في اعتقاد "سارتوري" أمام ضرورة إعادة تأهيل قناعاتنا حول ما كنا نقصد به "الديمقراطية المباشرة"، وديمقراطية الملاحظة *(Navarria, 2014, p.111)*.

صحيح أن المفاهيم التي شكلت الجوهر الحقيقي "لإسغوريا" الأثينية، كالنقاش العام المفتوح، المطارحة التفاعلية الحرة، وضمانات استمرارها، كان لها تأثير قوي على صياغة مفهوم الديمقراطية، ولكنها في الأساس شكلت جملة من الاشتراطات الضابطة للتفاعل ذاته، كالحصافة في الرأي، الاعتدال في المواقف، وترجيح الشؤون العامة على التفضيلات الضيقة. هذه الاشتراطات الضابطة أصبحت قيم منشودة في كل الديمقراطيات المعاصرة، فكيف استطاع المجتمع السياسي الأثيني تحويل تلك القيم المثالية، إلى مساطر سيادية تحتكم إليها الجمعية الحاكمة؟. يكمن السر في ذلك؛ حسب "جيوفاني نافاريا" *Giovanni Navarria* في نجاح تحقيق مشروطية الحق بالواجب، أي الموازنة بين الحق في حرية الكلام، والواجب المطلوب تحقيقه من قبل الاجتماع السياسي. فالحق في النقاش، والاعتراض، في منظومة "إسيغوريا" لا يتأسس إلا باكتمال واجب "حماية المدينة من الأعداء في حالة نشوب حرب" *(Navarria, p. 78)*. وهو في رأي بمثابة الضريبة التي يدفعها المواطن الأثيني ليكتسب الحق المتساوي في الكلام، أو الشرط المسبق لاكتساب الحق في الخطابة.

بمقاربة تحليلية أخرى حاول أيضا "جون رولز" *Gohn Rawls* تقديم تفسيرات لفك شيفرة تلك المسألة الفلسفية، والتي أقترحها في دراسته الرائدة "العدالة كإنصاف". بحيث يرى "رولز" أن تحقيق ذلك المشهد السياسي المثالي؛ وبالمستوى المطلوب من الحصافة في المواقف التفاعلية، يحتاج إلى تظافر عاملين أساسين هما: الحكمة العامة، والجهل الخاص. فالحكمة العامة تتأسس حسبه من العقلانية التي تبديها الجهات الفاعلة تجاه العيش المشترك كحتمية، وضرورة القبول بإكراهات الاجتماع السياسي، وبتعدد الاطراف المتنافسة فيه، ووعي تلك الجهات بفوقية المجتمع السياسي في تدبير الشأن العام، وحتمية التفاعل مع مخرجاته، أما بخصوص الجهل الخاص؛ فيكتسب خصوصيته من خصائص الجهات الفاعلة ذاتها، التي تعيش في حالة من عدم اليقين باستراتيجيات الجهات المنافسة لها، وفي مَظَنَّة دائمة من الآثار التي سوف تتحملها كنتيجة لتفاعلها السياسي (رولز، 2009، ص.ص. 91-132). هذا السلوك الاحترازي والذي يتأسس حسب "رولز"، من الخوف الدائم من ما تحمله البيئة التفاعلية من قضايا ومواقف مضطربة، سوف يدفع كل طرف إلى التعقل والحصافة في اتخاذ قراراته بشأن ما يحيط به، كاحتراز منه، وكسلوك استراتيجي لمواجهة ما سيكتشفه عندما يرفع عنه ما أسماه "رولز" "بحجاب الجهالة *Veil of ignorance*؟، وبأن تنازلاته اتجاه التفاعل كانت مفرطة، مقارنة بالجهات المنافسة، أو قد وظِفت لمحاباة جهات أخرى، الأمر الذي ينعكس سلبا على ميزاته التنافسية (كرسبني، 1996، ص ص. 140-143). وكحل علاجي لهذه المعضلة تميل الجهات الفاعلة إلى عقلنة سلوكها، وجعله وسطي، وأكثر احترازا، لضمان استمرارها في التفاعل، وميلها لتأسيس صفقاتها، واتفاقياتها، على أدنى القيود والاكراهات، خوفا منها أن تكون يوما في وضعية ضعيفة أمام الجهات المتفاعلة (رولز، 2009، ص.ص. 91-132). وهو ما يفسر حسب رولز سبب سيادة القواعد النسبية في قضايا التفاعل السياسي، "وغياب القواعد المطلقة فيه ".

هذه المنظومة من القيم المتنازعة هي التي سمحت بوجود "حالة مثالية للكلام"، أو ما اصطلح على تسميتها "اسيغوريا" والتي تم تشغيلها إجرائيا في نمط من الحكم قائم على "التفاعل المعروف، والممارس، والمقبول (إن لم يكن معتمدًا بالضرورة) من جانب الجهات الفاعلة التي تتوقع الاستمرار فيه، بقواعد معترف بها تدعم هذا النمط" *(Lauth, 2000, p.23)*. ولكن للحفاظ على ذلك المستوى من المواقف والسلوكيات السياسية التي تمتاز بالعقلانية والحصافة، والاعتدال. كان من الضروري أيضا على الجهات الفاعلة اتخاذ ما أسماها "ملفين دريشر" *Melvin Dresher* "استراتيجية الحل النقي" *(Dresher, 1970, pp.134-135)*. التي تتأسس على ديمومة توجس وعدم يقين النخب والمواطنين على السواء بمخرجات التحول المستمر لموازين القوى بين الجهات الفاعلة، للحفاظ على صحة المنافسة السياسية، والممارسة الديمقراطية، وبراءة التفاعل من الاستبداد. وهو ما انتج تلك الصورة المثالية للديمقراطية. ومن جهتهما يدعي كل من " ف. شميتير وت. كارل" *P. Schmitter*

*and T. Karl* ان تأسيس ذلك المشهد الديمقراطي المثالي يحتاج إلى شرطين أساسيين، أولا: وجود موافقة في حدود ما يتطلبه "تشغيل الوضع السياسي" بتعبير "باتمان". ثانيا، قيام التفاعل السياسي على مبدأ عدم اليقين "المقيد"، أي عدم ترك التفاعل مفتوح على كل الاحتمالات، وتجنب المواقف غير المألوفة ما أمكن ذلك، أو تلك غير المحسوبة، والتسويق الجيد للنوايا الحسنة وتسبيقها عن كل فعل، وابتعاد الجهات الفاعلة عن أي محاولة لتخطي الضغوط الاخلاقية السائدة، والابتعاد عن ما أسماه "جون هوفمان"*John Hoffman* "احتجاج التقاليد" *(Schmitter and Terry, 1991, pp.10-11).*

احتاج تشغيل الديمقراطية في المجتمعات دوما إلى اجابة عن سؤال الأسطوري لأفلاطون "من الذي يجب أن يحكم"؟، بالرغم من الاختلافات الفارقة بين من يدافع عن مبدأ حكم الجميع من أجل الجميع كخطوة حيوية لتوسيع المشاركة في الحكم. ومن يرى في ضرورة اقتصار الحكم على الصفوة التي لها من المؤهلات المعرفية والخبرة لتدبير الشؤون العامة. وبين هذا وذاك قدمت التجربة البشرية الطويلة في الديمقراطية تأكيدات على أنها لم تستطع تجاوز مبدأ "الحصر" الأثيني عندما يتعلق الأمر بمن لهم الحق في مناقشة قضايا الشؤون العامة، أو التصويت عليها. فالديمقراطيات الحديثة على خلاف التجربة الاثينية التي أقامت مبدأ الحصر على العرق والنوع، أسست مبدأها في الحصر؛ على اشتراطات عامة ومجرد، كالسن، القراءة والكتابة، التمتع بالحقوق السياسية والمدنية، ومدى احترام الإجراءات والنظم المؤهلة لتلك الممارسة. وهو ما يؤكد مرة أخرى أن مبدأ الحصر للأهلية السياسية في الديمقراطية؛ ينبع فعليا من طبيعتها كمفهوم عندما يتم "تصوره بمنظار دولاتي" *(Hoffman, p.33)*. بالرغم من التخوف الذي أبداه "جون ستيوارت ميل" *John S. Mill* من أن يؤدي مبدأ الحصر إلى إبعاد شرائح مهمة من المجتمعات، وهو ما يؤدي إلى "خطر انخفاض درجة الذكاء في الجسم التمثيلي وفي الرأي الشعبي" *(Sartori, 1987, p.158)*.

**المبحث الثاني: اعادة تأهيل مفهوم المشاركة السياسية ؟**

بالرغم من أن هناك إقبال منقطع النظير على التوصية بالديمقراطية التشاركية كبديل واعد لشتى المستويات السلطوية السائدة، إلا أن البحوث العلمية في الموضوع لم تستطع إخراج الديمقراطية التشاركية من دائرة المفاهيم الهشة في العلوم الاجتماعية. ولم تنجح في تعزيز قوة معيار دلالتها كمفهوم، بالتصور الذي اقترحه "كوهن". وهو ما جعل فريق مهم من الباحثين على رأسهم "جيوفاني سارتوري" يصنفون الديمقراطية التشاركية ضمن المفاهيم التي لم تبلغ مستوى النضج العلمي بعد، فيما ذهب فريق آخر إلى اعتبار التصورات والأطروحات التي يتم انتاجها ضمن مقاربة الديمقراطية التشاركية مجرد "ردود أفعال" لمحاولة دحض قانون ميشيل للأوليغارشية لا غير *(Sartori, pp.112-114)*.

لقد كان الحل العلاجي لهذه المسألة في إعادة توظيف مفهوم المشاركة السياسية كمفهوم حقق تقدما كبيرا على سلم الاختبار العلمي الرصين، وحقق من حيث الشكل والغرض صفة المفهوم "المجاور" بتعبير "سارتوري" *Sartori*، حتى يكون بمثابة السند النظري لفكرة الديمقراطية التشاركية بما انتج فيه من مقاربات ووحدات تحليلية، وما يحمله من مؤشرات قابلة للملاحظة والقياس. تاريخيا كانت المشاركة السياسية المفهوم الأكثر تلازما لفكرة الديمقراطية، لذلك من الطبيعي جدا أن يتم تأهيله باستمرار بحسب طبيعة أنماط الحكم، وطبيعة الارتباطات بين الحاكم والمحكوم، والقواعد التي تضفي الشرعية على ذلك. لذلك بادر المنظرون في الديمقراطية التشاركية إلى إعادة مراجعة مفهوم المشاركة السياسية بنظرة نقدية متقدمة، واعادة تأهيله لمرحلة جديدة، بعدما كان جزءا مهملا من بناء النظرية العامة للديمقراطية، ومختزلا من التصورات الفكرية لنظرية الدولة الديمقراطية (*Sartori*, pp.111-113). أما من الناحية العملية، فقد كان من الضروري مراجعة التصور الذي وظف به المفهوم من قبل العديد من النظم الشمولية بغية تسويق صورة دعائية عن شرعيتها الشعبية، وتماسكها الداخلي. وهو ما جعل من المشاركة السياسية كما اشارت الباحثة "باتمان" *Pateman*، "علامة بلاغية بامتياز، ذات فحوى جوهري ضئيل" (*Pateman,1970, p.2*).

لقد تأسس هذا التصور الشمولي للمشاركة تحت ذريعة أن الارادة العامة مصدرها الشعب، لكنها لا تتجلى إجرائيا إلا من خلال المؤسسات المنبثقة من الشعب ذاته، والتي يسند لها شرعية تدبير الصالح العام بأسلوب جماعي، تعاوني وتضامني، كالنقابات، الجمعيات، اللجان الشعبية، التعاونيات، الاتحادات، ولجان المساندة *(Hayward,1995, p. 217)*. لكن التاريخ والواقع كشف أن هذه الحجة تحمل الكثير من المغالطات في مسألة أهلية تلك الكيانات في النيابة عن الشعب، أو في أهليتها للتفويض الشعبي في تدبير شؤونه العامة. بل إن الكثير من الكيانات التي كانت تنعت على أنها جماهيرية، لم تكن في الحقيقة الأمر سوى أجهزة تعبئة، تعتمد في ذلك على مقاربات زبونية من أجل إلحاق الافراد والجماعات لخدمة أغراض سياسية ضيقة. هذا الشكل الذي كان ينعت على أنه "مشاركة" مارسته النظم الشمولية بطريقة قصرية، وبكثير من الاكراهات، والمساومات، وبمستوى عالي من الزبونية *Clientelism*، جعل من المشاركة السياسية حسب أحد الباحثين "دائمة للجميع"، "وفي كل شيء". وهي الوضعية التي اعتبرها "رالف داهندورف" *Ralf Dahrendorf* بمثابة "التعريف الحقيقي للجمود السياسي" *(Wildavsky,1993, pp.81-82)*.

أما من الناحية الدستورية فقد تحججت النظم الشمولية في صياغتها لمفهوم المشاركة السياسية، بقاعدة "الوكالة العامة"، أي أن المشاركة السياسية الموسعة ستؤسس في نهاية المطاف إرادة الأمة التي تعتبر كيان متجانس غير قابل للتجزئة، وبالتالي "لا يمتلك فيها الأفراد الخصوصية ولا الاستثناء"، وهذا ما سمي في القانون الدستوري بالوكالة العامة (بوشعير، 1999، ص ص. 89-90). هذه الوضعية تجعل من المشاركة السياسية

غير قابلة للتجزئة، ولا تكاد تختلف في شكلها ومضامينها عن العديد من المفاهيم التجريدية غير القابلة للتجزئة كالأمة، السيادة، والخير العام. وهو الاختيار الدستوري في رأي الذي عمل على اختزال الفرد كفاعل سياسي مستقل، وطمس تفضيلاته على التفاعل السياسي الهادف والمستقل *(Pey, 1960, pp. 63-67)*.

في العقود الاخيرة من القرن الماضي ظهر جيل من الباحثين دافع عن ضرورة التوجه نحو البحث عن تصورات وسياقات جديدة للعملية السياسية، والاهتمام أكثر بالبعد الوظيفي لمخرجاتها، معتمدين في ذلك على أطروحة "كارل تيري *Karl L.Terry* " التي يدعي فيها "أن ما كان يراد به في كثير من الحالات انتاج الديمقراطية، كان في حقيقة الأمر نتاجها." وهي الأطروحة التي حفزت على قلب مخطط البحث، أي الاهتمام بما كان يعتبر مخرجات لتحقيق البداية، كالجدارة السياسية، الثقافة السياسية، الحكم الرشيد، رفاهية المواطن، الأمن المجتمعي، وحتى الأمن البيئي (*Warren, 1993, p. 217*). وفي نفس الوقت أسست لبداية مراجعة العديد من السرديات التقليدية، غير المعللة، التي غُلِب فيها الجانب التجريدي كالإرادة العامة، الخير العام، الأمة.

لقد اتضحت معالم هذا التوجه البحثي الجديد بدرجة كبيرة مع أطروحة عالم الاقتصاد الأمريكي "أولسن" *Mancur Olson* التي حملتها مقاربته سوسيو- اقتصادية المتميزة *"The Logic of Collective Action'* . والتي دافعت عن ضرورة التحول من العمل على إذابة المصالح الخاصة للأفراد في مفاهيم تجريدية، كالصالح العام، الارادة العامة، إلى مفاهيم محددة في غرضها، وانشطتها، وتكاليفها، وعائداتها النفعية. أما في البعد التشغيلي لهذه الأطروحة، فقد نصح "أولسن" بتوظيف مفهوم أكثر وضوحا هو، "الشؤون العامة" *Public Affairs* كبديل إجرائي عن تلك المفاهيم اللامتناهية في التجريد، بحيث يستطيع الأفراد من خلاله "الاحتفاظ بمصالحهم الخاصة قدر مساهمتهم في المصلحة المشتركة" *(Olson, 1965, pp.,14-21)*.

لقد ساهمت هذه المقاربة النفعية التي قدمها "أولسن" *Olson* حول إعادة صياغة مفهوم الصالح العام إلى مفهوم تشغيلي "الشؤون العام، في تصميم تصور توجيهي واعد للديمقراطية التشاركية بصفة خاصة، والمقاربة التشاركية بصفة عامة، وكيفية تمييزها عن باقي المفاهيم التي تقارب في معناها الفعل الجماعي، التعاوني، التضامني، الإرادة العامة، والعمل *الجماعي Collective Action (Olson, pp.,14-21)*. وهي المفاهيم التي تشترط في تأسيسها تقييد المشاركة الفردية بمساطر وإكراهات لضمان نجاح العمل الجماعي وانسجامه، وهو المبدأ الذي اعتبره الكثير من العلماء تقويض للغاية ذاتها. لذلك كان من الطبيعي على التوصيات العلمية الناشئة في مسألة الديمقراطية التشاركية التأكيد على تثمين الفردانية في صناعة المعالم الحقيقية للمقاربة التشاركية، وهو الطرح الذي يدعمه "سارتوري" بادعائه "أن سعي الفرد لذلك لا يجب ان يكون بمثابة تكلفة يجب تحملها من طرفه، أو من طرف الجماعة لضمان سلامة مواطنته، بل يجب أن تعد كجزء من المنفعة إن لم

تكن المكافئة ذاتها" *(Sartori, p.16)*. وبذلك، تصبح المشاركة الفردية ضمن هذه المنظومة الديمقراطية المبتكرة، بعيدة كل البعد على أن تعتبر "جزء من"، أو أن توضع موضع "التنفيذ بإرادة أخرى" *( Sartori, p.13)*. ويكون بذلك "أولسن" بمقاربته قد أعاد إحياء التصور الحقيقي "روسو" للفعل الجماعي، الذي رأى أنه لا يَصِحُ إلا إذا "وُفِقَ في تقسيم المزايا والأعباء بشكل متساوي، وتحت سلطة القانون، كحاكم وحيد للأعمال الفردية، وليس سلطة الفرد" *(Pateman, p.23)*. ويكون بذلك قد وضع الأسس النظرية والمفاهيمية للبعد التشاركي في الديمقراطية الموعودة.

**المبحث الثالث: المقاربة التشاركية لتعميق جودة الديمقراطية.**

لقد ساهمت تلك الأطروحات النفعية التي دافعت عن السبل والأهداف التي من خلالها يتم الإشراك الموسع للمواطن في الحياة السياسية في إعادة احياء الجدل حول المشاركة السياسية كمفهوم مركزي في الديمقراطية، وفي نفس الوقت تثمين ما ذهب إليه التساؤل الشهير لجان بيير غودان *Jean-Pierre Gaudin*: "نشارك نعم، ولكن في ماذا؟". حتى لا تبقى مسألة إشراك المواطن مجرد غاية تنشدها المجتمعات بكثير من الجدل والضبابية في الطرح. وعلى مستوى التنظير كان من الضروري العمل على إعادة تقويمها بما يتماشى مع مستجدات العصر، واخراجها من وضعية "فكرة ما قبل النموذج" بتعبير "بوبر" إلى مشاريع ونماذج اجرائية مختبرة *(Cleaver, 1999, p.598)*. لذلك جاءت توصيات التنظير بخصوص النجاعة في إشراك المواطن في صناعة القرار، بضرورة توظيف مفهوم "التشاركية" كبديل عصري، حيوي، وواعد يحمل "معنى مُتَضَمَّنٌ فيه وهو من جذر دالّ عليه"(حمودي، 2012، ص.188). كالمبادرة، التطوع، الحرية، واستقلالية إرادة الفاعل في القيام بالفعل أو الإمتناع عنه. كما يكشف مفهوم "التشاركية" في منطوقه عن صورة تفاعلية ايجابية، ومتبادلة التأثير لأكثر من فرد، لضمان فضاء تنافسي تعددي يحتكم إلى "منطق تشغيل الوضع السياسي" (الحملاوي، 2016، ص.33).

كما استطاع مصطلح "التشاركية" في وقت وجيز الكشف عن ابتكارات واسعة من المساطر والمؤسسات التي عززت وضعية "الصوت" مقابل "الولاء"، كرد على المشاركة السياسية التي لم تستطع التحرر عن منظورها التعبوي، بحشدها للفرد والجماعة على السواء *(Cameron, et al., 2012, p.231)*. بالرغم من أن هذا الاعتقاد ترى فيه "باتمان" *Pateman* بأن حتى الديمقراطية التشاركية نفسها لا تخلوا من مظاهر التبعية والولاء، التي سوف تظهر لا محال في تصاميمها التي تعتمد "المنحى التصاعدي الذي يبدأ من أدنى مستوى مناسب" *(Rikki et al., 2019, p. 7)*.

حصلت المقاربة التشاركية مراكز متقدمة على سلم الاقناع العلمي لإشراك المواطن في العملية السياسية، وذلك بكشفها عن برامج تنموية تحمل مؤشرات قابلة للملاحظة والقياس، ومشاريع مختبرة "المحددة في انشطتها، تكاليفها، منافعها، ومدتها" *(Cleaver, p.598)*. وهو ما جعل منها حسب "فرانسيس كليفر" *Frances Cleaver* "فعلا إيمانيا للتنمية" بامتياز *(Cleaver, p.597)*. وما زاد من موثوقية هذه الفكرة المبتكرة هو سرعة استقطابها كتجربة إنسانية في مشاريع مجتمعية، سياسية، ثقافية، وبيئية من قبل مختلف المجتمعات الحديثة، حتى أضحى توظيف مصطلح التشاركية "كنعت مقصود"، لكثير من المفاهيم التي كان يشوبها الغموض حول حدودها النظرية والعملية، وإضفاء عليها المزيد من الحيوية والمبادرة والتحدي (العامري، 2016، ص.7). فظهرت بذلك مفاهيم جديد كالحوكمة التشاركية، الحوكمة المشتركة Co-Governance، العمل التشاركي، الميزانية التشاركية، الاقتصاد التشاركي، البنوك التشاركية *(Cleaver, p.605)*.

**المبحث الرابع: الديمقراطية التشاركية كمقاربة لإعادة استدعاء المواطن لتدبير حلول لمشاكله.**

تجمع أغلب الدراسات على أن صحة الديمقراطية كمنظومة مرهونة بقدرتها على الحشد المستمر للجماهير، وعلى جودة مخرجاتها. لكن مع النصف الثاني من القرن الماضي عرفت قدرة النظم الديمقراطية على الحشد بمعناه ـ "الليبرالي على الأقل" ـ تراجعا ملفت للنظر، بحيث أصبح عزوف المواطن عن المشاركة في الشؤون العامة مستفحلا في النظم السياسية لدرجة أنه أصبح "ميزة وظيفية للنظام الديمقراطي "بتعبير "كارول باتمان" *Carole Pateman (Pateman, 2012, p. 7)*. أو حتى من "الثوابت الشبه الأنثروبولوجية لدى الفرد" بتعبير "زيتل" *Zittel (Zittel and Dieter Fuchs, 2007, p.10)*. ووفقًا "لباتمان"، فإن جل الأنظمة السياسية المعاصرة أصبحت تتعايش بإيجابية مع "اللامبالاة، والمشاعر المنخفضة للفعالية السياسية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض". لذلك تأتي التشاركية كفكرة مبتكرة لكسر هذه الوضعية وتثمين الديمقراطية في الحياة اليومية للناس، عن طريق توسيعها لتشمل نظم وطرائق العيش لعموم الناس *( Zittel and Dieter Fuchs, p.10)*. وكفكرة مبتكرة لإلحاق المواطن من جديد بالعملية السياسية، وكفكرة "علاجية" بالدرجة الأولى للمواقف السلبية للفرد من الحياة السياسية، واكراهاتها.

تحيلنا الكثير من الدراسات حول موضوع عزوف المواطن عن الحياة السياسية لحجم الاكراهات والمساطر التي يتضمنها البعد التشغيلي للديمقراطية. وهي النقطة التي نجد لها أثر حتى في الشكل الأسطوري للديمقراطية بأثينا. بحيث كان لدى سكان اثينا كثير من التذمر من مسألة الالتزام المتكرر لحضور (حوالي أربعين اجتماعا في السنة، دون احتساب الاجتماعات الطارئة والاستثنائية) أشغال الجمعية الحاكمة "إسيغوريا" *Isegoria*، والتي كان المواطن الأثيني يتحمل في سبيل ذلك، مشقة الصعود المتكرر لتلة "البنيكس" *Pnyx*،

والنزول منها، وعناء طول الاجتماعات التي تبدأ صباحا باكرا وتنتهي ليلا، وتزداد المكابدة بالنسبة للأفراد الذين يعيشون على أطراف المدينة (دال، ص. ص. 33-34). وفي هذه المسألة أكد "روبرت دال" *Robert Dahl* أن عناء الحضور كان بمثابة المثبط لفئة عريضة من سكان أثينا، لحضور تلك الاجتماعات، وهو السر الذي ربما يجيب عن جزء من التساؤل عن كيف اتسع مكان الاجتماع "اكليسيا" *Ekklisia* لمن لهم الحق في الحضور.

إن مسألة القضاء على الاكراهات المثبطة للعمل السياسي لا يعني بأي حال من الأحوال التملص من المساطر السيادية التي تؤسس لنظام عام يحمي العمل السياسي ذاته، ويحمي الأفراد والجماعات على الاقتدار الحر، والمستقل في صراعهم التنافسي والسلمي على هندسة الممارسات السياسية، المؤسسات، "وإعادة تشكيلها اذا اقتضى الأمر ذلك" *(Wildavsky, pp.80-81)*. وهو التصور نفسه الذي نادى به "شيمتر" *Schmitter* في تصوره للمنظومة الديمقراطية، التي تقوم حسبه على "مجموعة من الأنماط التي تحدد طرق الوصول إلى المناصب العامة الرئيسية؛ خصائص الجهات الفاعلة المقبولة أو المستبعدة من هذا الوصول؛ الاستراتيجيات التي قد تستخدمها الجهات الفاعلة للوصول؛ والقواعد المتبعة في اتخاذ القرارات الملزمة علنًا" *( Schmitter et al., p.4)*.

لذلك كان التحدي المركزي للديمقراطية التشاركية كمشروع سياسي عام هو ايجاد حلول علاجية وليست استئصالية للإكراهات المطلوبة في تشغيلها عمليا، حتى تكون بمثابة المقاربة التي تستوعب الرغبة الحرة للمواطن في الإستئثار بتفضيلاته السياسية والاقتصادية، وتحيينها، وتأهيلها طبقا للزمان والمكان *( O'Donnell and Schmitte, 1986, pp. 7-8)*. وأن تكون بمثابة الفضاء الذي يستطيع المواطن من خلاله مأسسة حقه في الانصاف أمام هيمنة الطرح الجماعي، وحقه في "الانتفاع من مخرجاته". وفي نفس الوقت كان على الديمقراطية التشاركية تقديم إجابة على التساؤل الذي أثاره "ريكي دين" *Rikki Dean*، حول "كيفية إعادة استحضار الجماهير من جديد إلى حيز الوجود لحل مشاكلهم الجماعية؟. وهو التساؤل الذي أعاد التأكيد أيضا على أهمية استقصاء حقيقة استعدادات المواطن لاحتضان أولا فكرة الديمقراطية التشاركية، وقدراته في الحفاظ على التزامه السياسي نحو ما تنتجه من قضايا، ومؤسسات، وفضاء تفاعلي. ومن جهة أخرى ضرورة معرفة حجم التحفيزات التي تسوقها المقاربة التشاركية اتجاه "وضعية المواطنة" بتعبير "شيمتر"، أو حتى بمفهوم "هوفمن" "للمواطنة العلائقية" تلك التي لها قدرة عالية على تحقيق التوافق بين الإكراه والقيود، الحقوق والمسؤوليات.

ولكن حتى لا يؤسس الحل نفسه لمعضلات جديدة، كان من الضروري التساؤل حول قدرة الديمقراطية التشاركية كمنظومة على استيعاب جميع المشاركات، وممارسة المواطنين لحقهم السيادي في الحكم ضمن مؤسساتها المبتكرة؟. نظريا تسمح الديمقراطية التشاركية كفكرة بحصول الجميع على فرص متساوية لتحمل

مسؤولياتهم كأفراد، أو من خلال عضوياتهم ضمن المؤسسات اللامركزية التي تؤسسها كمقاربة حكم، وهو التوجه الذي يحاكي أطروحة "ستيوارت ميل" "بأن الحل في مسألة ارضاء جميع متطلبات الأفراد، يكمن في التوجه نحو تأسيس حكومة يشارك فيها الجميع". وهي الفكرة التي تتبناها الكثير من الجهات العلمية والسياسية المهتمة بالديمقراطية، والتي ترى فيها حلا مفصليا لإخراج الفضاء السياسي من "الضيق الديمقراطي" بتعبير "ريكي" *Rikki*، و"باتمان" *Pateman* إلى الديمقراطية الموسعة.

لكن حتى مشروع توسيع الديمقراطية بمقاربة تشاركية لا يخلوا كما ذكر أحد المختصين من العيوب الناتجة من "طبيعة الانشاء" عندما يتم تشغيله عمليا. بحيث غالبا ما تثار معضلة التناسب بين حجم الجمهور التشاركي المستدعى للتفاعل، والفضاء السياسي المتاح للتشارك. كما يثير أيضا منطق توسيع الديمقراطية بمقاربة تشاركية معضلة "كثافة المفهوم"، التي أشار إليها "أودونيل" *Guillermo O'Donnell* "بارتباط كثافة المفهوم بشكل عكسي مع تمديده في المكان والزمان" *(O'Donnell and Schmitte, p. 113)*. كما أكدت أيضا البيانات التي تم تجميعها من التجارب في أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، على الظهور المستفحل لما اسماه "آرون ويلدافسكي" *Aaron Wildavsky* "بالعبء الحكومي الزائد"، الذي يعود مصدره إلى شيوع "الحماسة الديمقراطية" المفرطة بتعبير عباس محمود العقاد، التي تؤدي في نهاية المطاف إلى زخم من المشاركات الخاطئة التي لا يستطع الجسم الديمقراطي معالجتها، وهي الوضعية التي تحولها إلى ضغوط ومثبطات تدفع بشكل متسارع بأداء الدولة، والديمقراطية على السواء نحو العجز التنظيمي والوظيفي *( Wolfe, 1985, pp. 381)*. لذلك دائما ما كان الحديث عن الديمقراطية التشاركية حديث عن اعادة تمحيص المقاربة التشاركية بعقل علمي رصين يعيد التساؤل حول الهوية الحقيقية للبعد التوسعي المنشود من هذه الفكرة.

لذلك فرض الوضع التشغيلي للديمقراطية التشاركية على المهتمين والتنفيذين المتخصصين، ضرورة توجه نحو استكشاف مسار ثالث كحل علاجي، يعتمد على حصر المطارحة والنقاش في المصالح الموضوعية والتقنية على النخب الديمقراطية المؤهلة، تلك التي حازت على خبرة وعلم بالموضوع. لتعرض نتائج مداولاتها على استفتاء ديمقراطي عام *(Sartori, p.114; Hoffman, p.33)*. بالرغم من أن هذا المسار الذي يصطلح على تسميته "بديمقراطية الاستفتاء" اعتبرته العديد من الدراسات بأنه مسار يحمل في طياته بذور "القانون الأوليغارشي"، الذي يتصور "أن إرادة الجماهير لا تتدفق من تلقاء نفسها كمبادرة منها، ولكن تتشكل من خلال النخب المتنافسة، وموظفين مدنيين محترفين، مثلما "تشكل الشركات المتنافسة آراء المستهلكين" *(Wolfe, pp. 374)*.

**المبحث الخامس: الديمقراطية التشاركية كمنظومة تفاعلية بامتياز.**

تؤكد كل الأطروحات التي تأسست عليها التحليلات السابقة أن المنتظم الديمقراطي التشاركي ليس بالكيان المسبق بالضرورة، بل يتبلور من خلال التنازع الاجتماعي المستمر، وأن الفعل التشاركي ليس بالتحصيل الحصري للتأثيرات المسبقة للقيم السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، التي يتعرض لها المواطن، أو لشروط مسبقة لوجوده في الجماعة (الخزرجي، 2004، ص. 125). كما أكدت ايضا بأن حصافة التفاعل السياسي لدى المواطن "لا توجد في أطر مسبقة على حدوث الفعل ذاته" *(Wildavsky, 1993, p.80)*. لذلك فإن البحوث العلمية مازالت تقدم المزيد من الأدلة على أن المشهد التشاركي يتأسس على التفاعل التزامني الذي يحدده وقوع "الحدث".

الاهتمام بالبعد التفاعلي في تصميم النظم الديمقراطية الناجعة دفع بالبحوث المهتمة بالمقاربة التشاركية بالتوجه أكثر نحو دراسة التفاعل المرتبط "بالحالة الطارئة"، والاهتمام بطبيعة الخيارات الاستراتيجية التي تسلكوها الجهات الفاعلة في هذه الحالة، والتقرب أكثر من الفاعل السياسي الحقيقي، لتقدير "نوعه ودرجة صيانته لذاتيته" *(Bosanquet, 2001, p18)*. ودراسة النمط الذي يعتمده في بناء خياراته التفاعلية، واستعداداته "للحالة الطارئة"، بدل الوقوف عند تصورات معيارية بمنظار كلي للمنظومة *(Terry, pp.4-5; O'Donnell and Schmitte, p.19)*.

إن الحديث عن الخيارات الاستراتيجية في الديمقراطية التشاركية لا تجعل من التفاعل التشاركي سلوك "عقلاني" ومعلوم، بل مرتبط بشدة بوقوع "الحالة الطارئة"، وما تفرضه من عدم كفاية المعلومات عن عملية التفاعل والأطراف المتفاعلة ذاتها، سيادة الارتباك في المواقف، ضبابية الرهانات، غلبة الخيارات العاجلة والحلول الجريئة الطارئة، حجم التنازلات التي تقدمها الجهات الفاعلة، المساومات بين الجهات المهتمة بالتفاعل، طبيعة الصفقات السلطوية بين الأطراف، الإكراهات السائدة، شرعية الأدوات المستعملة في التفاعل *(O'Donnell and Schmitte, p.4; Haggard and Kaufman, 1997, pp.265-267)*. وهي كلها عوامل تأكد أن التفاعل في الديمقراطية التشاركية لا تحدده الظروف المسبقة، ولا الاعتماد على التقديرات الاحتمالية لمقاييس التأثير السببي، بقدر ما يتحدد بشكل حاسم بوقوع "الحدث" أو الطارئ. كما يحدده أيضا العامل المكيافيلي *Machiavel* الثالث للأحداث: "الضرورة"، التي تدفع بالجهات المهتمة بالتفاعل إلى ضرورة "تشكيل التفضيل التكيفي" بتعبير "جون الستر" *Elster Jon*، الذي يسهم في استمرار التفاعل المرغوب والسلمي، والابتعاد عن استئثار تفضيلاتها لتحقيق السبق في التفاعل *( O'Donnell and Schmitte, pp.3-24; Elster, 1983, p.85;*

*(Teorell, p.20)*. لذلك كان إدعاء تيوريل *Teorell* أدق إلى أبعد الحدود حين وصف التفاعل "بالصندوق الأسود" لأي شكل من أشكال الديمقراطية *(Teorell, p.18)*.

إن الحديث عن تصور علائقي ومبسط للبعد التشاركي في الديمقراطية لتحقيق فهم مشترك للديمقراطية التشاركية كمنظومة، لا يخفي الاشكالات التي تصادف البحوث العلمي في مسألة بناء نظرية عامة في الديمقراطية التشاركية. بحيث لم يستطع التنظير تخطي معضلة "دواين مور"*Dwayne Moore* القاضية بأن هدف افراط البحوث الاجتماعية في الحشد السببي، والخوض في العموميات، كان دوما الابتعاد عن الوقوع في الفرضية المعدومة أو الصفرية *Null Hypothesis* (الفرضية القائلة بأن الظاهرة الموضحة غائبة في الواقع) *(Moore, p.2)*. وفي نفس الوقت يعاني التنظير في الديمقراطية التشاركية أيضا من مسألة التحديد السببي الشائع لدى الدراسات الاجتماعية لبلوغ السبب السببي" لإريك فونخوسر" *Eric Funkhouser ( Funkhouser, p.336)*. بالرغم من أن التحديد السببي يقوم على مبدأ بديهي مفاده، أن قوة معيار الدلالة لأحد الأسباب سوف ترشحه حتما ليجعل من الأسباب الأخرى غير ضرورية بتعبير "دواين مور" *Dwayne Moore (Moore, pp. 319–335)*. لذلك فان مسألة البحث عن الاسباب الكامنة وراء تحقيق الديمقراطية التشاركية تثير الكثير من الاسئلة المفتوحة حول مدى امكانية اختزال متغير من متغيرات المنظومة وهو في حالته التفاعلية المضطربة، قصد زيادة القوة السببية لسبب بعينه. وهي الخطوة التي سوف تؤدي حتما إلى تشويه النتيجة. لأن الاعتماد على خاصية بعينها أو اختزالها، أو الاعتماد على وضعية سياسية أبداها أحد الفاعلين في موقفه الأصلي (الحالة الجامدة نسبيا على المستوى النظري) تجاه التشارك أو الديمقراطية حتى، لن تكون ذاتها بعد دخوله الفضاء التفاعلي، والاعتماد على خياره في التنافس كسبب، لن يعكس بصورة حقيقية استعداداته القبلية، لأن خياره الذي كان في موقفه الأصلي، سيخضع باستمرار لكثير من التكييف لضمان استمراره كفاعل، واستمرار التفاعل *(O'Donnell and Schmitte, pp.3-24)*.

لكن التساؤل الأكثر احراجا للعقل العلمي في هذه المسألة، يتعلق بقناعاتنا غير المعللة اتجاه ترشيح متغير أو سبب في حالته الساكنة بمنظار القانون الأول "لنيوتن"، لظاهرة حركية بامتياز. وهي المعضلة التي نتحاشاها في بحوثنا الاجتماعية، حين نصممها على ترشيح سبب يؤول أن يكون في ساكنة تامة، أو على انتظام وثبات عالي في مساره؛ لحالة مستمرة في الحركة والاضطراب، "مما يعطي شبه ضمانات بتوقع استمراره، وثبات تأثيره، في ظل قواعد معترف بها تدعم هذا المسار"(الحلواني، 2019، ص.26). وهو ما يضع الكثير من الاستفهام على قدرة البحوث في الديمقراطية على التحجج بنتائج كانت حصيلة ارتباط سبب في وضعية "مستقلة" عن التنازع مع باقي الأسباب التي هي في حالة تفاعلية، وهي الحقيقة التي تضيق على العقل فساحته، ويجعل منها أقرب لأن تكون ضرب من الخيال العلمي أو على الأقل نقاش الشبه العلمي *Parascientific*.

**خاتمة:**

بعيدا عن الجدل الذي دار حول غلو التفسيرات المساقة *Driven Explanations*، في موضوع توسيع الديمقراطية بمقاربة تشاركية. لابد من التنويه بأن وضعية المواطن كفاعل سياسي مبادر، مازالت تحجز مكانتها المحورية في تصميم أنماط الديمقراطية المبتكرة، وتتصدر جداول أعمال البحوث العلمية الرصينة في الموضوع. بالرغم من أن النقاش العلمي في الديمقراطية كثيرا ما اهتم بتأثيرات غالبا ما كان مصدرها خارجي عن الديمقراطية كمؤسسة، لذلك ما غالبا ما ارتبط مشروع الديمقراطية بجودة تلك التأثيرات، والمؤسسات التي تنتجها. لذلك من الطبيعي أن يستمر الحديث عن "الشروط المسبقة" التي تجعل من الديمقراطية ممكنة، والحديث عن الظروف التي تجعلها تزدهر، بالرغم مما أثير من الجدل حول قدرة البحوث في الديمقراطية على الفصل بين العوامل التفسيرية والنتيجة التي يجب تفسيرها كما أشار "أودونيل"، أو ما ذهب إليه كارل تيري *Terry Karl* حين أشار أن الكثير مما كان يعتقد أنه ينتج الديمقراطية، هو في حقيقة الأمر نتاجها. لذلك فإن الحديث عن الديمقراطية التشاركية كمقاربة مبتكرة ضمن هذا السياق هو حديث عن رحلة بحث عن نتائج نهائية في سياق لامتناهي من المتغيرات، وهي الحقيقة التي فرملت الوصول إلى مستوى من التنظير السببي القوي والرصين، وفي نفس الوقت إنتاج أشكال متنازعة من الديمقراطية التشاركية، اختلف الباحثون في تصنيفها ليبرالية، اشتراكية، تمثيلية، تداولية، مباشرة، غير مباشرة، افتراضية.

هذا التنازع الفكري أبقى المقاربات النظرية في الديمقراطية التشاركية في حالة اعتبرها "ركي دين" *Rikki Dean* "حروب النموذج"، وهي حالة التي يسدوها التباري المزمن من أجل تحقيق السبق في ترشيح نموذج معياري للظاهرة، والعمل على تحقيق "الحصرية" في التأصيل والتسويق له *(Rikki et al., p. 12)*. ما زاد في تعقيد هذه الوضعية، وهو الاعتماد المفرط في التنظير على مستويات عالية من التجريد، والاعتماد على لغة ومفاهيم نخبوية بامتياز، وهو الأمر الذي ساهم في التقليل من فرص شيوع الفهم المشترك بين المنظرين والجمهور، وزاد من عزلة نخب التنظير عن استكشاف تفاصيل عديدة حول منطق تشغيل المقاربة، بل أوصلهم العزلة حسب "جان بول غانيون ومارك تشو" *Jean-Paul Gagnon and Mark Chou* إلى "التكلم فقط مع زملائهم النظريين، وغالبًا فقط مع أولئك الذين يشاركونهم الرأي في نظريتهم بالأخص" *( Gagnon and Chou, p.3)*.

جاءت التوصيات بالديمقراطية تشاركية كمقاربة منفتحة على محيطها، حتى يعاد تأهيل الممارسة الديمقراطية وترشيدها حسب مقتضيات الواقع، وفي هذا الصدد يعول كثيرا على مصطلح التشاركية كنعت مقصود أضيف للديمقراطية من أجل بناء تصور إجرائي يحمل مشاريع تنموية واعدة "محددة في انشطتها،

تكاليفها، منافعها، ومحددة في مدتها" *(Cleaver, p.598)*. والأهم في ذلك أنه قد تم اختباره إجرائيا في كثير من المجتمعات باختلاف مستوياتها التنموية. وهو ما دفع بالمفكر "فرانسيس كليفر" *Frances Cleaver* إلى الاشادة به "كفعل إيماني للتنمية" *(Cleaver, p.597)*.

ابانت الأدبيات المعاصرة في الديمقراطية التشاركية على أن صحتها وجودتها كمشروع مجتمعي مرهون بوجود "تفاعل بين جهتين أو أكثر على تنازع مع بعضهما البعض"، نتيجة لمحاولة إحدى الجهات السيطرة على الموارد المتاحة، ومعارضة الجهات الأخرى لها. أو كنتيجة طبيعية لضمان السيطرة التشاركية عن طريق ما عبر عنه جويل د. وولف *Joel D. Wolfe* "استحضار وتضخيم مواقف الأعضاء والاتباع، وتوسيع النفوذ الجماعي". لذلك وجدت الديمقراطية التشاركية الدعم الكافي من قبل المجتمعات العلمية كمقاربة لها من القدرة على كشف خيارات الأطراف المتفاعلة، وتفضيلاتها الاستراتيجية، مستوى الصراع والتعاون بينها، والأدوات التي تستخدمها في ذلك، طبيعة القواعد التي تحكم نشاطها، والقواعد التي تحتكم إليها في تنازعها، وحجم الموارد المشروعة التي تنفقها في تفاعلها.

اعتمدت الديمقراطية التشاركية التوجه نحو تجنب ما يسميه الخبراء "الإغلاق التلقائي" في تصميم نماذجها، واستقطاب كل فكرة مبتكرة من شأنها أن تسهم في تكوين مؤشر ايجابي لمستوى المعيشي للمواطن، وحماية رفاهيته في العيش، وضمان حقه في الكلام الحر، وتقريبه من واجباته السياسية، وحقه من الانتفاع العام، وحماية تفاعله التشاركي. وفي نفس السياق ضرورة تثمين كل الافكار الجديدة بقواعد سيادية، حتى تكون حلول جديدة للعقبات القديمة، كالانفتاح على العالم الافتراضي وما يشهده من تطورات رهيبة في تحويل العمليات السياسية إلى عمليات تفاعلية افتراضية باستخدام شبكات وسائط الاتصال الرقمية التفاعلية، التي مازالت تتيح فعليا إمكانية تأسيس مشهد سياسي يحاكي "إسيغوريا" *Isegoria* الاثينية. بحيث قدم الفضاء الرقمي حلولا واعدة لتغيير جودة وفعالية المشاركة السياسية للمواطنين من خلال السماح لهم بتشكيل "شبكات اتصالية" أسست لما اصطلح عليه بالديمقراطية الالكترونية، كإصدار جديد للديمقراطية التشاركية، وفضاء يمكنه حسب "ستيفن جولدسميث" " انتاج المزيد من الفرص الجديدة للتفاعل سياسي، وبالتالي المزيد من الفاعليين الجدد".

**القائمة البيبليوغرافية:**

**كتب باللغة العربية:**

- الحملاوي، احمد (2016). كتاب شذا العرف في فن الصرف، بيروت: دار الارقم بن ابي الارقم.
- دي كرسبني، أنطوني (1996). أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ت. ناصر، عبد الله. مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- كامل محمد الخزرجي، ثامر (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، الأردن: دار المجدلاوي.

- رولز، جون (2009). العدالة كإنصاف، ت. حيدر، حاج اسماعيل. لبنان: المنظمة العربية للترجمة.
- دال، روبرت (2005). الديمقراطية ونقادها، ت. نمير عباس مظفر، ط.2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات.
- بوشعير، سعيد (1999). القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج2. ط3. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- فاهم العامري، عصام (2016). المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقدة التحول. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- دوفرجيه، موريس (1992). مؤسسات سياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ت. سعد، جورج. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- حمودي، هادي حسن (2012). النبي إبراهيم (عليه السلام) من مشارف الشك إلى مشارق اليقين، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الحلواني، ياسين محمد عبد السلام (2019). الدليل في الفيزياء: الديناميكا الحرارية وقوانين الحركة لنيوتن، مصر: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع.

**كتب باللغة الأجنبية:**

- Bosanquet, Bernard. (2001). The Philosophical Theory of The State, 2ed. Canada: Batoche Books Kitchener.
- Pateman, Carole. (1971). Participation and Democratic Theory, Cambridge: Cambridge University Press.
- Dryzek, John S. (1990). Discursive Democracy: Politics, Policy and Political Science, Cambridge: Cambridge University Press.
- Elster, Jon. (1983) Explaining Technical Change: A Case Study in the Philosophy of Science, Cambridge: Cambridge University Press.
- Sartori, Giovanni. (1987). The Theory of Democracy Revisited, Chatham: Chatham House Publishers.
- O'Donnell, Guillermo and Schmitte, Philippe C. (1986). Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies, Baltimore: The Fohns Hopkins University Press.
- Hoffman, John. (2004). Citizenship beyond the state, London: SAGE Publications.
- Pey, Lucinan W. (1960). Aspects of political development, U.S.A.: Boston Little and company.
- Olson, Mancur. (1965). The logic of collective action: Public Goods and the Theory of Groups, United States of America: Harvard University Press.
- Cameron, Maxwell A.. et al. (2012). New Institutions for Participatory Democracy in Latin America : Voice and Conséquence, New York: Palgrave Macmillan.
- Zittel, Thomas and Fuchs, Dieter (2007). Participatory Democracy and Political Participation: Can participatory engineering bring citizens back in?, New York: Routledge.

**دوريات باللغة الأجنبية:**

- Wildavsky, Aaron. (1993). « Democracy as a Coalition of Cultures ». SOCIETY, 31, pp.80-83.
- Hayward, Bronwyn M. (1995). « The greening of participatory democracy: A reconsideration of theory ». Environmental Politics, vol.4, n°4, pp. 215-236.

- Pateman, Carole. (2012). »Participatory Democracy Revisited ». Perspectives on Politics, Vol. 10, No. 1, pp. 7-19.
- Funkhouser, Eric.(2002). « Three varieties of causal overdetermination ». Pacific Philosophical Quarterly, n°.83, pp.335-351.
- Cleaver, Frances.(1999). « Paradoxes of participation: questioning participatory approaches to development ». Journal of international development, N°. 11, pp.597-612.
- Lewis, J. D., (1971). "Isegoria at Athens: When Did It Begin?", Historia: Zeitschrift für Alte Geschichte, Bd. 20, H. 2/3, pp. 129-140.
- Gaudin, Jean Pierre. (2010). « La démocratie participative». Informations Sociales, n° 158., pp. 42-84.
- Gagnon, Jean-Paul and Chou, Mark. « Why Democratic Theory?». Democratic Theory, Vol. 1. Iss. 1, pp.1-8.
- Gagnon, Jean Paul. (2018). "2.234 Descriptions of Democracy: An Update to Democracy's Ontological Pluralism". Democratic Theory, Vol. 5, Iss. 1, pp. 92–113.
- Wolfe, Joel D. (1985). « A Defense of Participatory Democracy». The Review of Politics, Vol. 47, No. 3, pp. 370-389.
- Waterbury, John. (1997). « Fortuitous By-Products ». Comparative Politics, Vol. 29, No. 3, Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Dankwart A. Rustow, pp. 383-402.
- Hans, Joachim. (2000). « Informal Institutions and Democracy». Democratization, Vol. 7, No.4, pp. 21 - 50.
- Warren, Mark E. (1993). «Can Participatory Democracy Produce Better Selves? Psychological Dimensions of Habermas's Discursive Model of Democracy». Political Psychology, Vol. 14, No. 2, pp. 209-234.
- Saward, Michael. (2019) « Theorizing about Democracy ». Democratic Theory, Vol. 6, Iss. 2, pp. 1-11.
- Schmitter, Philippe C. and Terry, Lynn Karl. (1991). « WHAT DEMOCRACY IS... AND IS NOT ». journal of democracy, Vol.2, Iss.3, pp. 75-88.
- Dean, Rikki et al. (2019). " What Is Democratic Theory?". Democratic Theory, Vol. 6, Iss. 2, pp. v–xx.
- Haggard, Stephan and Kaufman, Robert R.. (1997). « The Political Economy of Democratic Transitions ». Comparative Politics, Vol. 29, No. 3, pp. 263-283.

**المواقع الالكترونية:**

- *https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199756223/obo-9780199756223-0162.xml. Accessed on 27/08/2020*
- *https://www.theatlantic.com/politics/archive/2017/12/two-concepts-of-freedom-of-speech/546791. Accessed on 26/07/2020.*